السنة: السابعة المجلد: 07 العدد: 01 ص ص: 314- 332
EISSN 2676-1645 ISSN 2543-375X

تأثير التعددية الإثنية وأزمة الهوية على وحدة المجتمع والدولة في السودان "إقليم دارفور نموذجًا"

The impact of ethnic pluralism and the identity crisis on the unity of society and the state in Sudan

'The Darfur region is a model'

أمينة زرداني*، مخبر دراسات وأبحاث حول المجازر الإستعمارية، جامعة محمد لمين دباغين – سطيف 2، a.zerdani@univ-setif2.dz
رضا شوادرة، جامعة محمد لمين دباغين – سطيف 2
chouadra.ridha@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/08/03 تاريخ القبول: 2021/10/01

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع التعددية الإثنية في السودان ودورها في تهديد وحدة الدولة حيث إرتأت الدراسة عن تقسيم الموضوع إلى ثلاث محاور؛ سنحاول من خلالها الوقوف عند دراسة الجماعات الإثنية في المنطقة، وصولاً إلى تجليات الصراعات الإثنية في دارفور على وحدة وإستقرار الدولة في السودان، وأخير تقديم الآليات التي تساهم في تعزيز التعايش الاجتماعي بينها، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي ضرورة تكريس شروط الأمن الثقافي للجماعات الإثنية من خلال ضمان إستمرار التمتع الفعلي بالحقوق.

الكلمات المفتاحية: أزمة الهوية – التنوع الاثني والعرقي – الصراع القبلي – السودان.

Abstract:

The study aims to shed light on the issue of ethnic pluralism in the Sudan and its role in threatening the unity of the state. In analysing the aforementioned issue, the present study approaches the issue from three different axes: Studying the ethnic groups in the Darfur region, the implications of ethnic conflicts in Darfur on the unity and stability of the state in the Sudan, and; finally, presenting the mechanisms that contribute to strengthening social coexistence between these ethnic groups. Among the most important findings of the present study is the need to devote the conditions of cultural security for the ethnic groups by ensuring the continuous effective enjoyment of rights

Keywords: Identity crisis, ethnic and racial diversity, tribal conflict, The Sudan.

مقدمة:

تواجه السودان سلسلة من الأزمات والتقلبات والصراعات التي ما زالت نيرانها تتصاعد إلى اليوم، وفي جميع هذه الصراعات تكمن تصورات الهوية في قلب المشكلة، إذ أن تجاهل تعددية الهوية في السودان يمثل المعضلة الرئيسة أمام تماسك الدولة وإستقرارها، فالسودان الذي يعتبر صورة مصغرة لإفريقيا ويتميز بتعدد وتعقد الانتماءات وفي ظل عدم إحترام التنوع والاختلاف وتحقيق العدالة في توزيع السلطة والثروة فإن السودان أخذ يترنح بين أزمة وأخرى وينتقل من حرب إلى أخرى منها ما أدى إلى إنفصال الجنوب عن الشمال وتشكيل ما يعرف بدولة "جنوب السودان" ومنها ما زال مستمر في إقليم دارفور الذي يمثل تهديدا مباشرا يمهد الطريق نحو التفكك والإنفصال، وبالتالي يهدد وحدة السودان وأمنها وإستقرارها.

إشكالية الدراسة: بناءً على ما سبق عرضه يطرح التساؤل التالي:

كيف يمكن تعزيز التماسك والتعايش الإجتماعي بين الفئات القومية والإثنية داخل السودان في ظل تزايد حدة الصراعات الإثنية؟

ولاعتبارات تحليلية، تم تفكيك الإشكالية السابقة إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي كالآتي :

- ما هو واقع المجموعات الإثنية في السودان، ومدى تأثيرها على وحدة وإستقرار المجتمع والدولة؟
- كيف السبيل إلى وضع آليات لإحتواء التنوع الثقافي وخلق بيئة تضمن مساهمة سياسات الدولة في التصدي لمسببات اللا أمن المجتمعي في السودان؟

فرضية الدراسة: لمعالجة الإشكالية وتسهيل وجهة البحث إرتأت الدراسة إلى طرح الفرضيات التالية:

- إن أي أزمة داخلية تتداخل فيها عوامل عرقية مبنية على الشعور بالتهميش والإقصاء يمكن أن تتطور إلى المطالبة بالإنفصال ومن ثم التفكك .
- إن للتعددية الإثنية وجهان متناقضان هما (الإستقرار، والإضطراب) فإذا ما إستطاعت الدول إحتواء هذه التعددات، وإذابة الفوارق بين العرقيات المختلفة، وصهرها في بوتقة الوطن الواحد، خرجت لنا محصلة حتمية هي: الإستقرار على الصعيدين الداخلي والخارجي.

منهجية الدراسة: في سبيل الإجابة عن الإشكالية السابق ذكرها، إرتأت الدراسة عن تقسيم الموضوع إلى ثلاث محاور رئيسة؛ المحور الأول، والذي جاء تحت عنوان: التكوين الإثنوغرافي لسكان السودان وتحليل أثره في بناء المجتمع وإستقراره، وتتناول فيه الدراسة الأقليات القبلية والجماعات الإثنية في المنطقة مع شرح أصولها وأماكن إنتشارها في مناطق الصراع السوداني فضلا" عن دراسة الثروات والمعالم الطبيعية التي جعلت المنطقة مستهدفة من قبل القوى الخارجية، ثم المحور الثاني والذي جاء تحت عنوان المعضلة المجتمعية في دارفور وتأثيرها على أمن وإستقرار المجتمع والدولة في السودان، وفيه تبدأ الدراسة بتعريف مختصر لهذا الإقليم والأهمية الجيوإستراتيجية التي يتمتع بها ثم تتحدث عن أسباب الصراع القبلي في دارفور ومخاطر تفككه عن الكيان

الأم السودان، ويأتي المحور الثالث والأخير لتقديم الآليات والأطر التي من شأنها أن تساهم في تعزيز التماسك والتعايش الإجتماعي بين سكان السودان.

التكوين الأثنوغرافي لسكان السودان وتحليل أثره في بناء الدولة واستقرارها

لا تقل العوامل الجغرافيه البشرية عن العوامل الطبيعية في تقدير قوة الدولة ووزنها السياسي، بل ربما تكون أهم هذه العوامل جميعا، وذلك نظرا لكون أغلب المشكلات السياسية التي تعانيها دول العالم في الوقت الراهن ترجع أصولها الى العوامل البشرية، ويعد التكوين الإثني بما يشمله من معطيات من أهم تلك العوامل المؤثرة على قوة الدولة أوضعفها ومن ثم على إستقرارها.

ومن هذا المنطلق، تود هذه الدراسة في البداية أن تتعرض لتأصيل مفهوم التكوين الأنثوغرافي ومدى أهميته في الوقوف على القوة السياسية لدولة السودان أو ضعفها، ومن ثم تنتقل الدراسة الى تحليل أبعاد التكوين السكاني في السودان ودوره في تقسيم **الدولة.**

أولا: التكوين الأنثوغرافي للمجتمع السوداني

يطلق الباحثين على التركيب السكاني لمجتمع ما بـ "التركيب الأثنوغرافي " حيث يعرف على أنه " دراسة حالة الشعوب والقوميات التي تتواجد داخل إطار وحدة الدولة من حيث أصولها العرقية والدينية والثقافية"، فالتركيبة السكانية تعد أحد العوامل المؤثرة في بناء الوزن السياسي للدولة، حيث لا تقل أهمية عن العوامل الطبيعية في تقدير القيمة السياسية للدولة، فالدولة التي تقطنها جماعات موحدة ومنسجمة عرقيًا ودينيًا وثقافيًا تكون قوتها ومركزها الإقليمي والدولي أكبر، في حين نجد المجتمعات التي تتواجد فيها أقليات تكون في العادة مجتمعات غير متجانسة وأكثر عرضة للنزاعات الداخلية، الأمر الذي ينعكس سلبًا على بناء الدولة ومن ثم على سياستها وعلى إستقرارها السياسي. (نضرة، 2017، ص.ص. 367- 368)

ويتضح من خلال ما سبق، أن دراسة التكوين السكاني لأي دولة يشمل دراسة التكوين العرقي واللغوي والتكوين الديني والتوزيع المكاني للمجموعات الإثنية بأنماطها المختلفة على رقعة الدولة، وتحديد مراكز

التركز الرئيسة لكل مجموعة إثنية ودراسة العلاقات القائمة بين المجموعات الإثنية المختلفة بغرض الوقوف على أثرها في تماسك الدولة وضعفها.

وتكمن أهمية السودان كدولة من موقعها الجغرافي؛ حيث تبلغ مساحتها 1.886.068 كلم مربع، إذ تعتبر ثالث أكبر دولة إفريقية من حيث المساحة فضلاً عن محاذاتها سبعة بلدان عربية وإفريقية هي مصر وليبيا من الشمال وفي الشرق والجنوب الشرقي إريتريا وأثيوبيا وجنوبا دولة جنوب السودان وفي الغرب والجنوب الغربي دولتي تشاد وإفريقيا الوسطى، علاوة على إطلالتها الواسعة على البحر الأحمر الذي تمتد حدوده البحرية 853 كلم. (ياسر رباح، 2017، ص. ص. 30- 31)

أضف إلى ذلك، فإن تنوع سكانها وثقافتها العربية والإفريقية يجعل منها دولة ذات تأثير كبير في طبيعة العلاقات العربية- الإفريقية، حيث يتكون المجتمع السوداني من مجموعة قبائل وجماعات عرقية مختلفة سلاليًا ولغويًا وثقافيًا ودينيًا، ويبلغ تعداد القبائل قرابة سبعمائة وخمسين قبيلة، يتكلمون أكثر من أربع مائة لغة وينحدر من أصول عربية نحو 40% من تلك القبائل، ونحو 30% من أصول أفريقية، وأخرى من أصول زنجية، فيما يتكلم اللغة العربية نحو 50% من السكان. (وهبان، 1999، ص.ص. 123- 134)

لقد كان لموقع السودان الجغرافي وعلاقاته المكانية في شمال شرق إفريقيا متوسطًا حوض النيل دورًا في تكوينه البشري، ففي الشمال يسوده العنصر القوقازي بينما في الجنوب يسوده العنصر الزنجي، كما كان للجزء الغربي للسودان أثر واضح في تأثره بالمؤثرات الآسيوية، فهو قريب من المداخل الإفريقية وقريب من باب المندب في الجنوب ومن برزخ السويس في الشمال فعن طريق باب المندب دخلت العناصر الحامية للسودان ويمثلها عناصر البجا والنوبيون أصدق تمثيل، في حين شكل طريق برزخ السويس مدخلاً للهجرات السامية التي إنتشرت في مصر ثم إتجهت جنوبًا نحو السودان، كما كان لمواجهة السودان لشبه الجزيرة العربية أثره في عبور الهجرات للبحر الأحمر إلى السودان مباشرة. (كامل، ص.ص. 6- 7)

يتضح مما سبق، أن التطور التاريخي للسودان والهجرات المتتالية على أرضه والتي إستمرت لفترات من الزمن أثر على تغيير الخريطة الديمغرافية لسكان، حيث إنعكست تلك الهجرات على الأوضاع العرقية واللغوية والدينية داخل السودان، فقد مثل العامل الجغرافي بشقيه الموقع وعلاقاته المكانية أحد أهم المكونات التي أسهمت في تشكيل الشخصية السودانية بكل خصائصها المنفردة، كما أسهم بشكل أو بآخر في تكريس النزاع بين المجموعات الإثنية لسكان السودان وذلك لضعف سيطرة الحكومة المركزية على حدودها الواسعة التي تعيق السيطرة على حركات التمرد والحركات الانفصالية.

ثانيا: التوزيع الإثني وبروز مشكلة الانفصال في السودان

تولدت الأزمة السودانية الحديثة منذ اللحظة الأولى التي تولى فيها الجانب التركي- المصري ممارسة الحكم في السودان، والذي هيأ المناخ لبروز هوية عربية – إسلامية تتماهى وطبيعة الدولتين المصرية والعثمانية دون إستعاب للواقع السوداني المتعدد والمتنوع عرقيًا ولغويًا وثقافيًا، فالقد خلفت الحالة المتردية التي مرت بها السودان أثناء الحكم التركي- المصري أوضاعًا غاية في الصعوبة على الصعيد الإجتماعي والإقتصادي نتج عنه تغلغل المستعمر البريطاني تحت بوابة الإصلاح والتغيير، فقد عمل منذ اليوم الأول لإحتلاله على تخريب النسيج الثقافي والتكامل الجغرافي والإقتصادي والديمغرافي على الأرض السودانية، فقد حارب اللغة المشتركة كاللغة موحدة وجامعة بين أبناءه من الشمال والجنوب، كما عمل على منع تعليم اللغة العربية ونشر الإسلام في المناطق الجنوبية في مقابل ذلك فرضت اللغة الإنجليزية كاللغة رسمية لهم، وفي ذات الوقت حاصرت اللغة العربية لتبقى في الجزء الشمالي فقط. (مجدي جلال، 1959، ص.ص. 20- 30)

ومن هنا، أدت سياسات الإدارة الإستعمارية التي كرسها المستعمر البريطاني على بروز هوية مغايرة عن الشمال، وبات الجنوب السوداني المسيحي مختلفاً عن الشمال الغربي الإسلامي، فظهرت الحركات الإنفصالية التي تطالب بإنفصال الجنوب عن الشمال، حيث شهدت السودان منذ إستقلالها عام 1956م العديد من الصراعات الإثنية منها ما زال مستمر في إقليم دارفور ومنها

ما أدى إلى إنفصال الجنوب عن الشمال وتشكيل ما يعرف بدولة "جنوب السودان"، حيث تحولت خلالها التشكيلات الطائفية والعرقية إلى كيانات سياسية وحركات تمرد مسلحة، وكان أول تمرد بقيادة "ألبينيو" سنة 1955م الذي كانت قاعدته المركزية مدينة توريت جنوب السودان، وغدت مراحل التمرد التي توالت حتى تمرد "جون قرنق" 1983 والذي إستمر ما يقارب ربع قرن والذي كان من الأسباب التي عكرت صفو العلاقة بين الشمال والجنوب.

تشهد دولة السودان تباينًا عرقيًا وإختلافا اثنيًا واضح المعالم، تم توظيفه في معظم الأحيان لتحقيق أهداف ومآرب سياسية داخلية لمصلحة جماعة حاكمة دون أخرى، وهو ما أدى إلى تصعيد التوترات الإجتماعية والسياسية بين الجماعات الإثنية المتمايزة، ويمكن الإشارة هنا إلى أشهر القبائل التي تعيش في مناطق الصراع والتي كان لها دور في تحريك الصراعات وتطور أنماط العلاقات بين الجماعات من الأصول العربية والإفريقية:

المجموعات الإثنية في إقليم دارفور: يسكن دارفور عدد كبير من القبائل والتي تنقسم إلى مجموعتين:

- القبائل ذات أصول سامية عربية: ويطلق عليها تسمية "البقارة" نسبة لنمط حياتهم الاقتصادية، حيث تزاول أغلبيتها مهنة تربية الإبل والأبقار والتنقل بين الشمال والجنوب، وتنقسم إلى ثلاث قبائل رئيسة : منها قبائل الرزيقات، قبائل بني هلبة، وأخيرًا قبائل الهبانية التي لها إمتداد في التشاد. (البحيري، ص.ص. 29- 45)

- القبائل ذات أصول غير عربية : قسمت الدراسات هذه القبائل حسب أصولها العرقية إلى جماعات غربية وأخرى إفريقية وأخرى نوبية على النحو التالي:

- القبائل من أصول حامية إفريقية: وتضم قبائل البرتي، الفوتيت والزغاوة، والفوتيت قبائل زنجية تدين بالوثنية وتسكن أقصى جنوب إقليم دارفور، أما الزغاوة فهي مزيج من النزنوج والتيبو ذات الأصول الليبية ويستقرون في شمال غرب إقليم دارفور وكرد فان، وتعتمد في نشاطها

الاقتصادي على تربية الفيلة والإبل، وتعتبر قبائل الزغاوة الأكثر مشاركة في النزاعات القبيلية بالنسبة 15% نتيجة حالة الاحتكاك مع ما بين القبائل الإفريقية والعربية. (البحيري، ص. ص. 29- 45)

- القبائل من أصول نوبية: منها قبائل التنجور، الميدوب نسبة إلى جبل الميدوب الذي يقع في الجزء الشمال الشرقي لإقليم دارفور، وتنحدر قبيلة الميدوب من أصول نوبية ويتكلمون لغة النوبيين القديمة. (البحيري، ص.ص. 29- 45)

- القبائل من أصول غربية: وهي قبائل ترجع في أصولها إلى الإقليم الجنوب السوداني، وتضم قبائل الفلاتة والميمة والبرنو والتكارنة والمراريت قدمت هذه القبائل من أقصى جنوب الصحراء في بلاد مالي وغانا وتشاد ونيجيريا. (البحيري، ص.ص. 29- 45)

- القبائل ذات الأصول القديمة: وهي القبائل التي سكنت جنوب دارفور مثل قبائل المساليت وتامة والانجار والفور، يدين معظمها للإسلام، وتتشكل قبيلة المساليت من سكان الزنوج والعرب ويتكلمون لغة سكان دارفور وهي فقيرة وتعتمد في حياتها الاقتصادية على تربية الماشية إلى جانب محصول الدخن، في مقابل ذلك نجد قبيلة الفور وهي من السكان الأصليين الذين إستوطنوا إقليم دارفور وتضم فروع من القبائل مثل: الكنجار، والتماركا والكراكيت، وتتحدث لغة شفهية غير مكتوبة ويتركز نشاطها الإقتصادي على الزراعة. (البحيري، ص.ص. 29- 45)

المجموعات الإثنية في إقليم النوبة: تقع النوبة وسط السودان على بعد 500 كم جنوب غرب العاصمة الخرطوم، وتبلغ مساحتها 48 ألف كم مربع، ويتحدث سكانها خمسين لهجة مقسمين إلى ثلاث مجموعات قبلية هي:

- القبائل النوبية ومن أشهرها قبائل المورو والكواليب.
- القبائل العربية ومن أشهرها قبائل الحوازمة والمسيرية والبدرية وكنانة.

- القبائل الإفريقية وتضم القبائل التي لها إمتدادات في الدول الإفريقية مثل : التشاد والنيجر

ثنائية التعددية الإثنية والمعضلة الأمنية في دارفور وتأثيرها على أمن واستقرار المجتمع والدولة في السودان

تعد مشكلة دارفور من المشكلات العويصة التي لا تزال تعاني منها دولة السودان إلى اليوم، وتأتي تصورات الهوية في قلب المشكلة، فالتركيبة القبلية والنزاع على الموارد الطبيعية الشحيحة - في ظل التفجر السكاني - كانت ولا تزال وراء أغلب هذه الصراعات، فقد شهدت هذه المنطقة العديد من الصراعات الإثنية التي ما زالت نيرانها تتصاعد إلى اليوم، والتي بدورها نتاج لسوء إدارة التنوع وسوء إدارة الموارد وتوزيعها، حيث أن غياب التنمية يؤجج الصراع القبلي ويؤدي إلى تصعيد التوترات الاجتماعية والسياسية بين الجماعات المتمايز في الإقليم.

على العموم، سنحاول في هذا المحور التطرق إلى جذور الصراع في إقليم دارفور وأسباب الصراع فيه وأهم التطورات فيه، وفي الأخير التطرق لنتائج الصراع في إقليم دارفور على سكان دارفور وعلى السودان كدولة.

أولا: المأزق الأمني المجتمعي في دارفور وأسباب تفاقمه

تشكل البنية القبلية على إختلاف أشكالها في المجتمع السوداني أساسًا للإنقسام المجتمعي، حيث أنه على الرغم من قيام الدولة الحديثة كإطار منظم للمجتمع ومتصرف في الشؤون العامة وكمصدر للسلطة والقوة، لا تزال القبيلة في السودان تحافظ على كيانها كبنية نفسية وثقافية تؤطر أنماط السلوك، بما في ذلك السلوك السياسي، ولها نفوذ على الثقافة السياسية وعلى العملية السياسية في السودان، وقد زاد ذلك في العقود الأخيرة - فترة حكم الحركة الإسلامية في السودان – بسبب تسييس القبيلة وأثنة السياسة.

وبإستقراء المجموعات القبلية في السودان، فإن النظام القبلي لم يتغير في جوهره، بل إكتفى بإحداث تجديد في القيم المناهضة لطبيعة القيم الحديثة، وهو ما سهل إعادة تكوين القبيلة كنظام معزول ومنغلق على أي مدخل قادم

من الخارج ينادي بتحرر الفرد من سلطة الخضوع للقبيلة إلى قيام الدولة الهشة ذات ولاءات قبلية، هذا التجديد الذي نتج بفعل التفاعل مع الآخر والتحرر على العالم الخارجي كان من نتائجه تفعيل الصراع بين القبائل الأخرى كما هو الحال في كل من دارفور وجنوب ولاية كردفان وغيرها، حيث أسهم هذا التجديد على إعادة بناء القيم السلبية كالكراهية والثأر والإحساس بالخوف من الآخر والإستعداد لمواجهته فضلاً عن تفعيل العصبية كمحدد جوهري للفعل ورد الفعل.

هذا التنافر بين الجماعات المتنازعة أدى إلى خلق قيادات مشائخية متعددة في منظومة القبيلة الواحدة والتي غالبًا ما تكون خاضعة لقوة أكبر منها على رأس القبيلة، وقوة الرأس تعتمد على قوة تحالفاته وقدرته على إدارة صراعاته بالدهاء العشائري ووفقًا لقوته المادية والسلطوية في منظومة الدولة التي تتخذ القبائل مستندًا لنفوذها السياسي والعسكري.

بفعل قوة زعماء القبائل فقدت الدولة هيبتها كوسيلة للتعبير عن الجموع الوطني، وأصبحت حالة طارئة في أعين مواطنيها وقانونها لا يطبق إلا على الضعفاء، فقد أصبح عموم السكان من السودان الخاضعين لسلطة الدولة يشعرون بالظلم والقهر والتهميش وهو ما جعل علاقتهم بالدولة سلبية، وأصبح اللجوء للقبيلة كمصدر للحماية لهم .

وكما هو الحال في الصرعات الإثنية في إقليم دارفور (غرب السودان) التي تحولت بفعل الإنتماء القبلي إلى حركات مسلحة تطالب بالعدالة الإجتماعية والمشاركة السياسية وحق تقرير المصير، فاليوم بدأ هذا الإقليم المنعزل يطمح إلى ما هو أبعد من المطالبة بإنهاء عهود من التهميش والتمييز العرقي والهوياتي بين مكوناته إلى المطالبة بالإندماج والمشاركة في صناعة القرار، وترجع عوامل الصراع القبلي بالأساس إلى صراع حول المنافسة على الموارد الطبيعية الذي كانت بدياته عام 1983م بين الرعاة الفلاحين نتيجة الجفاف والتصحر الذي ضرب منطقة الساحل الإفريقي آواخر التسعينات، فغالبًا ما كان يتم تسوية هذا النوع من الصراع محليًا عبر مؤتمرات الصلح والإدارة الأهلية، لكن

هذا النوع من الصراع بدأ يأخذ مسارات جديدة نتيجة سقوط الضحايا من جراء الهجمات القبلية المدعومة من قبل الحكومة.

كما لم يكن الإندلاع المتزامن للعنف ذو الطابع القبلي في ولايات جنوب وغرب شمال دارفور وجنوب كردفان مجرد صدفة أو أحداث منفصلة لا يربط بينها ربط، حيث عمق النزاع على الموارد الشحيحة حالة التقوقع وضخم الإحساس بالإنتماء العرقي والإثني على حساب شعور المواطنة لدى القاطنين في الإقليم، في غياب الدولة وتخاذل السلطة المركزية، التي ساهمت بشكل كبير في تكريس هذا الشعور، وتشير الدراسات إلى إنغماس النظام السائد في تأجيجها عبر التحريض وبث روح القبلية لتحقيق غايات سياسية، حيث عمل النظام الإسلامي فور وصوله إلى السلطة 1989م على تقسيم السلطة السياسية وتوزيع المناصب في مختلف الولايات على أساس الإنتماء القبلي من أجل كسب الولاء وهي سياسة تعتمد على زعزعة الإستقرار في المنطقة بجعل القبائل المختلفة تقاتل بعضها بعضًا حتى لا يتحد سكانها، وقد ظل الشعور بالتهميش من قبل الغالبية غير العربية من قبائل الفور والزغاوة والمساليت والبرتي والداجو والتنجر والهوسا بل وحتى القبائل العربية التي معظمها من الرعاة وأبرزها الإبالة والمحاميد وبني حسين، حيث كانت تلك القبائل تشعر بالغبن مقارنة بوضع القبائل الأخرى في الشمال، الأمر الذي ترك فراغًا أمنيًا عزز من فرض الصدام ودفع القبائل إلى الإنخراط في التنظيمات المتمردة وحمل السلاح من أجل الدفاع عن وجودها.

أخذت الصراعات في دارفور بالإتساع والتطور إلى صراعات شاملة ذات أبعاد عرقية قبائلية بين عدد من القبائل الرعوية حول المراعي والمياه وحدود الأراضي إلى صراعات حول المناصب القيادية في مؤسسات الدولة، وقد تعزز هذا النمط خلال حكم الإنقاذ، عندما قام نظام الرئيس عمر البشير بتجنيد الآلاف من العناصر من القبائل العربية الدارفورية ومدهم بالسلاح، كما لم يقف عند ذلك بل عمد على تغيير التوزع الديمغرافي في الإقليم من خلال تقسيمه في عام 1994م إلى ثلاثة ولايات بهدف إضعاف التمركز الديمغرافي لقبيلة الفور، وهي ولاية شمال دارفور وعاصمتها الفاشر وولاية غرب دارفور وعاصمتها مدينة

الجنينية، وولاية جنوب دارفور وعاصمتها نيالا، وضمن هذا التقسيم تمكنت القبائل العربية من سيطرة على المناصب الإدارية الجديدة في غرب الإقليم وتحديدًا في مناطق المساليت في مقابل تهميش القبائل الأخرى من الأصول الإفريقية وهو ما أشعل فتيل الحرب بين القبائل الإفريقية والنظام إمتدت حتى عام 2003م الذي حصد مئات الأرواح.

إن سنوات الحرب التي شهدها إقليم دارفور زدات من حدة العدائية فيما بين المكونات السكانية في ظل التنافس على الموارد يحركه أيضا التنافس على إستحواذ أكبر عدد من المناصب الحكومية، وبرغم من أن الصراع الإثني في دارفور ليس جديدًا إلى أن إنتشار السلاح بمختلف أنواعه في أيدي القبائل جعله يتجه نحو التصعيد من خلال العنف القبلي المتبادل، كما أن عجز السلطات المحلية عن فرض هيبتها بالإقليم جعل من يقع عليه الظلم يلجأ لقبيلته لرد الظلم عنه في ظل غياب العدالة.

ثانيا: المطالب الإنفصالية للسكان دارفور وتهديد وحدة المجتمع والدولة

يبدو أن إنفصال الجنوب عن السودان لم يكن سوى فاتحة لمطالبات إنفصالية أخرى من أقاليم عدة وأبرزها إقليم دارفور، فقد شهد نهاية القرن العشرين تصاعدًا ونموًا في الحركات الإنفصالية للأقليات العرقية التي أصبحت تبحث عن مكان لها في المقاعد السياسية في بلادها، والتي إستخدمتها الحكومة لتحقيق مصالحها، فساندت طائفة دون أخرى، فكانت النتيجة نزاعات عديدة في دارفور، وحركات تمرد الحكومة المركزية على أساس الشعور بهضم هذه الأقليات وتفتيتها.

إن العوامل التاريخية التي قادت جنوب السودان نحو الإنفصال تتوافر في دارفور، لأن وضع الإقليم يشبه وضع الجنوب، الذي بدأ مساره الإنفصالي عبر المطالبة بوضع فدرالي، عارضته حكومة الشمال، وواجهته بالعنف الذي أدى في النهاية إلى الإنفصال، فأي أزمة داخلية تتداخل فيها عوامل عرقية معطوف على شعور بالتهميش، يمكن أن تتطور إلى مطالبات بالإنفصال، وأية دعوى لحق تقرير المصير في الوقت الراهن هي إستجابة لمطالب مواطني دارفور الذين

أصبحوا ينادون بفكرة الإنفصال. فثمة عوامل عدة ساهمت في تغذية فكرة الإنفصال التي تبنتها الحركات المسلحة، أهم هذه العوامل التركيبة السكانية لسكان دارفور والتي كانت لها دورًا في حدوث المشكلات في الحكم والتي قادت الدولة إلى حالة عدم الإستقرار وإلى حرب أهلية، والمثير في الأمر أن التركيبة السكانية نفسها لم تحدث مشكلات في الحقبة السابقة، ما يعني أن مطالب إنفصال الإقليم عن الشمال السوداني لا تتعلق فقط بمشكلة إجتماعية أساسها هوياتي، بقدر ما تتعلق بمشكلة الحكم التي كانت سببًا في إتساع رقعة التنافر في داخل الإقليم بين شمال عربي مهيمن على السلطة وجنوب إفريقي غني ومهمش ليصبح هذا التنوع دافعًا في نزاعات وخلافات وصلت إلى درجة الإقتتال الأهلي، وذلك بدعم القوى الإقليمية والدولية المعارضة التي لعبت دورًا في زيادة التنافر والإنقسام بدل إحتوائه عند بدايته الأولى من الإندلاع.

ضاعف غياب التنمية في الإقليم من العامل الأول، إذ يكاد يجمع معظم المحللين على أن إقليم دارفور قد عانى تهميشًا واضحًا على مدى عقود طويلة من قبل الحكومات الوطنية في الخرطوم برغم إسهامه الكبير في الدخل القومي السوداني بثرواته الحيوانية والمعدنية، وما زاد من حدة الصراع القبلي تدفق السلاح وإنتشاره بسبب الصراعات في دول الجوار وتحديدًا الصراع التشادي التشادي والتشادي لليبي، فضلاً عن الصراعات الداخلية في أفريقيا الوسطى.

وعلى ضوء هذه العوامل، لم يتوانى النظام الحالي في السودان عن إستخدام كل الوسائل القمعية لإحكام سيطرته على الإقليم، حيث عمل وفقًا لإديولوجيته العربية- الإسلامية على تأكيد الفروق الإثنية والعرقية مستخدمًا في ذلك سياسة "فرق تسد " التي إبتكرها المستعمر البريطاني في الإدارة الأهلية، ورغم أنا كل القبائل في دارفور يدينون بالإسلام إلى أن الدولة التي يفترض عليها الحياد الكامل إنحازت إلى بعض القبائل العربية وقامت بتقريبها ومنحها إمتيازات وفرص عمل في الجهاز الإداري بل سلحت بعضها بأسلحة ومدتها بالمال لتقاتل القبائل المتمردة من أصول إفريقية. (على حيدر، (بدون سنة نشر)، ص. **6**)

بسبب الممارسات الإستفزازية لنظام الحاكم ضد أبناء دارفور وبفعل تزايد عمليات القتل والتشريد التي تتم في الإقليم، فضلاً عن التعامل العنصري مع أبناء دارفور في العاصمة، ظهر في الإقليم حركات تدعو للتمرد والإنفصال عن الكيان الأم السودان، وكان هذا في فترة التسعينات من القرن العشرين، ثم تصاعدت مطالب الإنفصال إلى محاولاتٍ عسكرية في سنة **2003**، وإزداد الوضع سوءًا مع مرور الوقت ليصبح قضية مطروحة عالميًا على طاولة الأمم المتحدة، حيث قامت الحكومة والحركات المسلحة بعدد من المفاوضات لإرساء قواعد السلام في الإقليم، وكان التوقيع على إتفاقية أبوجا في **2006** بين حكومة السودان وحركة جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة أهم ما حقق من جهود لوضع حل دائم للصراع في دارفور، فقد تحولت المطالب من مطالب إنفصالية إلى مطالب إقتسام السلطة والثروة، وتحويل مطلب الإنفصال إلى ورقة ضغط إستخدمتها الحركات في محاولات للإبقاء على دارفور كإقليم واحد إستناداً على واقع المنطقة التاريخي، بينما أصرت الحكومة على تقسيم الإقليم إلى ولاياتٍ متعددة حتى تستحيل فكرة الإنفصال.

آليات تحقيق الإندماج الوطني في ظل التعدد والتنوع المجتمعي في السودان

إن السودان اليوم في مفترق طرق حقيقي ويقترب من التقسيم بدءًا بإنفصال الجنوب ثم تداعى إلى الأجزاء الأخرى التي تسعى إلى الإستئصال منه، فمن الضروري حماية الأمن المجتمعي والمكونات الأساسية للهوية الوطنية لسودان والتي تتطلب توفر مجموعة من الآليات والأطر التي من شأنها أن تساهم في تعزيز التماسك والتعايش الإجتماعي الذي يمكن من تحقيق الإستقرار السياسي ويساهم في تسريع عملية التنمية، والتي تمر عبر توفير المناخ السياسي الديمقراطي الذي يستوعب التعدد والتنوع المجتمعي، وحالة إقتصادية مناسبة وترسيخ أكبر للقيم الوطنية والقيم الديمقراطية، ومن بين هذه الآليات تقترح الدراسة ما يلي:

أولا: تكريس البناء الديمقراطي التعددي

جوهر أزمة دارفور أن الدولة عجزت عن أن تفرض نفسها بإعتبارها موضع الولاء الأكبر الجامع للفرد والمجتمع، وعجزت عن أن تكرس مفهوم المواطنة الجامعة في مواجهة الولاءات والانتماءات القبلية، الأمر الذي أدى إلى اهتزاز مفهوم الولاء الوطني وانكشاف مفهوم الدولة وصعود منطق القبيلة بعد احتدام التوتر القبلي وتزايد النزعات الانفصالية في الإقليم في محاربة لرفض الإقصاء والتهميش الاقتصادي وغياب العدالة التوزيعية، حيث تدور أزمة دارفور حول الاختلال الحاصل في توزيع نسب الموارد والثروات والخدمات على وحدات المجتمع وأفراده. (كزيز، 2018، ص.ص. 101- 102)

وبالتالي، ينحصر التحدي الذي يواجه السودان اليوم في ضرورة خلق هوية مشتركة يشعر الجميع من خلالها بالانتماء للوطن، فمسؤوليتها الكبرى يلزم عليها إيلاء اهتمام متزايد لبنيتها الداخلية من خلال وضع إدارة التعدد والتنوع المجتمعي في قمة جدول أعمالها وتسخير كل ما تملكه من موارد مادية وغير مادية لتحقيق هذا الهدف وحفظ إستقرارها وتماسكها وتعايشها (Roe, 2004, pp. 73-74)، كما تلعب المؤسسات السياسية ذات تحكم حكومي كفؤ دورا كبيرًا في عملية إدارة التعددية الإثنية، وإدارة التفاعل بين عرقيات المجتمع دون إقصاء أي مكون في المجتمع.

وتقوم فكرة الإصلاحات السياسية في مضمونها على وجود نظام سياسي قائم على أسس ديمقراطية توافقية ملغية لكافة شروط العنف والتعسف والقمع والتسلط بما يضمن الإحترام الكلي لحاجة الجماعات من ممارسة جميع حقوقهم السياسية والقانونية (mondialisation, 2004, p. 16) ، هذا فضلاً عن خلق المؤسسات السياسية والإجتماعية لتلك الجماعات التي تتمتع بمزايا المساواة بدون الحاجة للإستيعاب القسري، فالدولة من خلال تحكمها في آداء هياكلها السياسية يمكنها أن تؤثر بشكل إيجابي على باقي الأبعاد الأخرى للأمن. (العمري، 2020، ص.ص. 172- 173)

في هذا الإطار علينا ألا ننسى أن الديمقراطية التوافقية لا تقتصر فقط على الإعتراف والتعبير عن الأقليات بما في ذلك الشعوب الأصلية (Anaya, 2004, pp. 14-15)، بل تحتاج إلى وجود أطر وقواعد دستورية قانونية تهيئ المناخ لوجود التنوع المؤسسي والتنظيمي داخل الدولة(Rabushka, 2008, p. 23) بل تدافع عن التعددية الثقافية والحقوق الجماعية بالسماح لكل مجموعة فرعية وطنية بحماية هويتها بإعتبارها جماعة متميزة عن الأخر (joppke, 1999, p. 26)

ثانيا: بناء سياسات إقتصادية تنموية رشيدة

تلعب سياسات التنمية العامة التي تتبعها الدولة دورًا لا يستهان به في إدارة التعددية الإثنية، فنجاح هذه السياسات في تحقيق تنمية المجتمع ككل وتحقيق الإستقرار السياسي والأمن الإقتصادي والإجتماعي لكافة المكونات يعبر عن الإدارة الإيجابية للتعدد الإثني فيها، حيت يتطلب الأمر مشاريع تنموية إقتصادية شاملة تشمل كل المناطق القطرية وكل القطاعات، فالتوازن في التنمية الإقتصادية بين مختلف مناطق البلاد يعكس نجاح السلطات في تحقيق الإستقرار الأمني المجتمعي، لذلك يجب على السلطات الحاكمة في السودان تقوية القاعدة الإقتصادية من جهة، ومن جهة ثانية ضمان العدالة في توزيع الثروات في كل أرجاء البلاد بما في ذلك المناطق التي تشهد توترًا أمنيًا كما هو الحال في إقليم دارفور.

وبصفتها وصيًا يفترض بالدولة أن تضمن توزيع هذه الأصول على قدم المساواة، طالما أن حقوق الأقليات الفردية والجماعية، لا يمكن أن تتحقق دون ضمان مشاركة الأقليات في الحياة العامة للدولة، من خلال تمتعها المتساوي والتشاركي بمخصصات جميع الموارد العامة، على أساس فردي- مدني، أو على أساس وطني جماعي، على حد السواء(Jabareen, pp. 661-662) .

من ناحية أخرى، فإن ضمان المساواة الفعالة يتطلب من الدولة العمل في منح المجموعة الموارد اللازمة والدعم الواجب في إتجاه إنعاش قطاعات الأقليات المضطهدة من سكانها، إلى جانب تحويل بنية الدولة في اتجاه انتشال الأقليات

من الفقر والتمييز والتهميش على قدم المساواة مع الأغلبية .(Jabareen, pp. 661-662) .

ثالثا: تنمية الشعور بالهوية الوطنية والقيم الديمقراطية بين أفراد المجتمع

إن تعزيز الشعور بالهوية والولاء الوطني للوحدة السياسية في السودان منوط بوجود سلطة مركزية تعبر عن هذا الشعور وتسمح بظهوره، ويأتي الدور المنوط بالنظام السياسي السوداني في بناء ثقافة سياسية جامعة لكل الأطياف يعمل على نشرها بين أفراد المجتمع دون تجاهل الثقافات الفرعية للجماعات الإثنية بإعتبارها جزء من الثقافة الأم يعزز إلى حد كبير الشعور بالمواطنة والإنتماء للهوية الوطنية ويؤسس لوحدة الأمة، لأن الثقافة السياسية تقدم نموذج أسمى للقيم يقوم على صياغة قيم فرعية للجماعات الإثنية دون إلغائها، وتعني أن تحل قيم المساواة والتكافؤ والعدالة والحرية وقيم التقبل والإحترام المتبادل لهذا التنوع محل قيم التعصب من جهة وإيجاد صيغ ملائمة للتعبير عن ذلك التنوع بحرية في إطار مناسب وبالحسنى بشكل يحول دون نشوب صراع يهدد سلامة المجتمع من جهة أخرى.

خاتمة:

تعد السودان منطقة متخمة بالمشكلات والنزاعات الإثنية التي أدت إلى خلق مركب ثقافي متوتر على سطح إقليم السودان، وقد أثر التباين في التركيب الإثني سلبًا على إستقرار الدولة وعلى وحدتها، حيث تتسم العلاقات بين الجماعات الإثنية في السودان بالتوتر والصراع منذ نشأة الدولة حتى الوقت الراهن، ولعل الإقصاء والتهميش اللذين يطال معظم الشرائح غير الإسلامية وغير العربية وخاصة التي تتواجد بكثافة في الجنوب الغربي السوداني جعلها تكون تحالفات مع كل من يقاتل ضد حكوماتها، وهما السببان اللذان دفعا مجوعة من الأقليات إلى التمرد والإنفصال عن الكيان الأم السودان.

والواقع أن نظرة توزيع الجماعات الإثنية في مختلف أقطار السودان تفيدنا أن السبب الذي يتحكم في الإستقرار السياسي ليس حجم هذه الجماعات ولا نوعها، بل تسييس وأمننة الإختلافات العرقية وإتخاذها سندًا لتمييز جماعة على أخرى، وهذا الذي يحدد إذا ما كانت الجماعات ستصبح إحدى مكونات

النظام السياسي، تغذيه بإنتماءات جديدة، وتنعش إقتصاده، وتكون أداته لتنفيذ أهدافه الخارجية، أم ستصبح إحدى نقائصه على مختلف المستويات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية.

إن تحقيق الإستقرار المجتمعي ودعم روح التعايش للمجتمع السوداني على تنوع وتعدد مكوناته يتطلب أولاً وقبل كل شيء إيلاء إهتمام بالغ للوضع الضعيف والمهمش الذي تعاني منه الجماعات الإثنية في العديد من أقاليم السودان، وتسليط الضوء على جوانب جديدة من التهديدات التي تستهدف الإضرار بالجانب القيمي الإنساني، وهو ذلك الجانب المرتبط بـ"الهوية"، لأن الأمر يحتاج إلى وجود أطر وقواعد دستورية قانونية تهيئ المناخ لوجود التنوع المؤسسي والتنظيمي داخل دولة السودان، بل تدافع عن التعددية الثقافية والحقوق الجماعية بالسماح لكل مجموعة فرعية وطنية بحماية هويتها بإعتبارها جماعة متميزة.

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

- البحيري، زكي. (2010). مشكلة دارفور: أصول الأزمة وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- مجدي الجمال، مصطفى. (2010). تاريخ السودان الحديث. الإسكندرية: دار العين للنشر.

- الهزايمية، محمد عوض. (2007). قضايا دولية تركة قرن مضى وحمولة قرن أتى. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

- وهبان، أحمد. (1999). الصرعات العرقية وإستقرار العالم المعاصر: دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية (الإسكندرية. دار الجامعة للنشر.

ثانيا: المذكرات

- ياسر رباح، عبد الرحيم صلاح الدين. (2017). أثر الطائفية والأقلية على وحدة الدولة والتنمية السياسية "السودان نموذجا". مذكرة ماجستير في برنامج التخطيط والتنمية السياسية. جامعة النجاح الوطنية – فلسطين.

ثالثا: المقالات المنشورة

- العمري، منير. (2020). الأمن المجتمعي المغاربي بين الأخطار ومتطلبات التماسك "دراسة حالة الجزائر والمغرب". المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية. 08 (01).

- حيدر، إبراهيم علي. أزمة دارفور: الأسباب والمستقبل. البيت العربي.

- كامل، أنور سيد. التكوين الإثني في السودان ودوره في تقسيم الدولة: دراسة في الجغرافيا السياسية، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 63، ص6-7.

- كزيز، صباح، سليم بوسكين، إنعكاس عملية الإصلاح السياسي في المرحلة الانتقالية على الأمن المجتمعي في الدول العربية. مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية. 16.

- نضرة، ميلاط. (2017). إشكالية الهوية الثقافية في الجزائر في ظل العولمة. مجلة تاريخ العلوم. 01(08.

- S. Anaya, James. (2004). International human rights and indigenous people : The more toward the multicultural state. Arizona journal of international and comparative law, Vol 21, 21(10).

- mondialisation, D. d. (2004). Citoyenneté et démocratie. Document de travail de la chaire MCD.

- Jabareen, Yousef T. (s.d.). Toword participatory equality : Protecting minority rights under international law. ISR. L. REV, 41(03).

- Rabushka, Albin. (2008). Politics in plural societies a theory of democratic instability. Charles E. Merril publishing company.

- Roe, Paul. (2004, eptember). Securitization and minority rights: Condition of desecuritization. Security dialogue, 35(03).